

## القطع بعدم فناء النار

هل صحيح أن هناك من العلماء من قال بفناء النار ، وذهب إلى عدم خلودها وخلود أهلها فيها ، وما رأى جماهير العلماء في هذا ؟

### الجواب

شاعت نسبة القول بفناء النار وعدم بقائها إلى الإمامين تقي الدين ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، ومسلك ابن تيمية - فيما ذكره في رسالته التي أفردها في الموضوع ، وفيما نقله عنه تلميذه ابن القيم - كالصريح في اختياره القول بفناء النار ، حيث قرر أدلة القائلين ببقائها ونصره بحسب ما يراه وناقح عنه ، وقرر أدلة القائلين بدوامها وانتقدها جميعا ولم يرتضها (2) ، وهذا كالصريح منه في هذا الموضوع باختياره في المسألة ، وهو ما فهمه عنه العلماء المعاصرون له فمن بعدهم ، ولا ينازع في فهم كلامه هكذا من له أدنى خبرة بفهم كلام العلماء .

فليس مسلك ابن تيمية - كما ظن بعضهم - هو مجرد عرض لآراء الناس في المسألة دون ترجيح ، فيصير من الخطأ نسبة القول بفناء النار إليه ، بل هو رجح أدلة القائلين بالفناء ، وفند - بحسب رأيه - أدلة القائلين بالدوام وساقها مساق التمريض ، فصار ذلك ترجيحا منه للقول بالفناء .

ومن عباراته الدالة على أن اختياره هو القول بفناء النار : قوله في أثناء استدلاله للمسألة : ((وقد روى علماء السنة والحديث في ذلك (يعنى فنائها) آثارا عن الصحابة والتابعين مثل ... وحينئذ فيُحْتَجَّج على فنائها بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة ، مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتاب، ولا سنة ، ولا أقوال الصحابة ...)) (3) .

وقال أيضا : ((والذين قطعوا بدوام النار، لهم أربع طرق : أحدها: ظن الإجماع فإن كثيرا من الناس يعتقد أن هذا مجمع عليه، ولا خلاف فيه بين السلف، وإن كان فيه خلاف حادث، فهو من أقوال أهل البدع... والثاني: أن القرآن قد دل على ذلك دلالة قطعية ... والثالث: أن السنة المستفيضة أخبرت بخروج من في قلبه مثال ذرة من إيمان من النار دون الكفار، فإنهم لم يخرجوا...)) ، ثم أخذ في الرد على طرق من قطعوا بدوام النار

(1)

(2) انظر كلام الإمام ابن تيمية في المسألة : الرد على من قال بفناء الجنة والنار للإمام ابن تيمية ، بتحقيق د . محمد بن عبد الله السمهرى ، (مع ملاحظة أن العنوان من صنع المحقق ، والمقصود الرد على من قال بفنائهما معا ، وهو أحد الأقوال في المسألة ، والقول الثاني : دوامهما وهو إجماع الأمة ، والثالث : دوام الجنة وفناء النار وهو اختيار ابن تيمية ومن قلده) ، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم ، (ص 246 - 271) .

(3) انظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار ، لابن تيمية ، (ص 67) .

فقال : ((فأما الإجماع فهو أولاً: غير معلوم، فإن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع، نعم قد يظن فيها الإجماع وذلك قبل أن يعرف النزاع، وقد عرف النزاع قديماً وحديثاً، بل إلى الساعة لم أعلم أحداً من الصحابة قال: إنها لا تغنى، وإنما المنقول عنهم ضد ذلك ولكن التابعون نقل عنهم هذا وهذا . وأما القرآن، فالذي دل عليه (! كذا) وليس في القرآن ما يدل على أنها لا تغنى ، بل الذي يدل عليه ظاهر القرآن أنهم خالدون فيها أبداً - ثم ذكر الآيات الدالة على خلودهم في النار ثم قال - فهذه النصوص وأمثالها في القرآن تبين أنهم خالدون في جهنم لا يموتون ولا يحيون ... وهذا يقتضي خلودهم في جهنم - دار العذاب - ما دام ذلك العذاب باقياً ، ولا يخرجون منها مع بقائها وبقاء عذابها، كما يخرج أهل التوحيد، فإن هؤلاء يخرجون منها بالشفاعة، وغير الشفاعة مع بقائها، كما يخرج ناس من الحبس الذي فيه العذاب مع بقاء الحبس والعذاب الذي فيه على من لم يخرج. وهكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح (...))<sup>(1)</sup> ، ثم أخذ في ذكر الأحاديث ، فقد صرح ابن تيمية بحمل الآيات والأحاديث في الباب على أنها تقتضي خلود الكافرين فيها مدة بقائها ودوامها ، ولا تقتضي دوامها نفسه .

ثم شرع ابن تيمية بعد ذلك في تأسيس الفرق بين بقاء الجنة وبقاء النار ، فقال : ((الفرق بين بقاء الجنة، والنار، شرعاً، وعقلاً ، فأما شرعاً، فمن وجوه : أحدها: أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه، وأنه لا نفاذ له ولا انقطاع في غير موضع من كتابه، كما أخبر أن أهل الجنة لا يخرجون منها، وأما النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك، بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها، وأما النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك، بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها. الثاني: أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤيد في عدة آيات. الثالث: أن النار لم يذكره فيها شيء يدل على الدوام . الرابع: أن النار قيدها بقوله: {لَا يَشِينُ فِيهَا أَحْقَابًا}، وقوله: {خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} ، وقوله: {مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ}، فهذه ثلاث آيات تقتضي قضية مؤقتة، أو معلقة على شرط، وذاك (يعني دوام الجنة) دائم مطلق، ليس بمؤقت ولا معلق...))<sup>(2)</sup> .

فكل هذه العبارات واضحة في بيان اختياره ، وأنه قائل بفناء النار ، وأن هناك - عنده - فرق بين بقاء الجنة وبقاء النار شرعاً وعقلاً ، وأن القرآن يدل على بقاء الجنة ، وليس فيه ما يدل على بقاء النار ، وأن ذلك لا ينافي خلود الكفار فيها الذي صرح به الآيات والأحاديث ، بل هم خالدون في النار مدة بقائها ، هذا هو ما يحصل عندنا في تحرير مذهب ابن تيمية في المسألة ، بناء على مجموع كلامه فيها .

ومن جهة أخرى فإن تصوير المسألة على أن هناك من السلف من سبق إلى القول بذلك محل نظر وبحث ، والتحقيق أن نسبة ذلك للسلف ليست صحيحة ، فليس من السلف من صرح به ، وإنما حكى الإمام ابن تيمية - ومن قبله - هذا القول ونسبه إلى بعض الصحابة كما سيأتي الكلام بالتفصيل ، ولكن الألفاظ المنقولة

(1) الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص 71 - 79) .

(2) الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص 80) ، باختصار ، وما بين القوسين زيادة منا للإيضاح .

عنهم لا تساعده على ما نسبته إليهم ، فيصير نسبة هذا القول إليهم مجرد دعوى لم يقيم الدليل على صحتها ، ولا يَعدُّ الأمر أن يكون مجرد فهم من الإمام ابن تيمية لمعنى كلامهم ، وليس هو صريح أقوالهم ، بل الصحيح حمل كلامهم على ما يوافق عقيدة أهل السنة وإجماع الأمة على ما سيأتى تقريره ، ويحصل من هذا أن تصوير المسألة على أن لابن تيمية سلف فيها ليس بصحيح ، بل هو فهم ذلك عن بعض السلف بنفسه ، وتفرد بنسبته إليهم ، من ثم فتعزيب بعض الباحثين لموقفه بما حكاه هو نفسه لا يسانده المنهج العلمى السليم ، الذى يوجب نقد النقول ، والبحث فى صحتها ، وليس التسليم لها ، والقاعدة المقررة (إن كنت ناقلا فالصحة ، أو مدعيا فالدليل) ولم يصح نسبة هذا القول إلى أحد من السلف ، ولا ثبت الدليل بدعوى ذلك عنهم كما سيأتى تحقيقه .

على أن كثيرا من المعجبين بآراء الإمام ابن تيمية ، لم يستطيعوا أن يوافقوه على هذا الرأى ، لكنهم اتبعوا فى مناقشته من اللين واللطف وأدب الحوار ما ينبغى أن يكون منهجهم دائما فى مناقشة كل من يخالفهم فى الرأى وليس مع ابن تيمية فحسب ، بل ينبغى أن يكون ذلك النهج الذى انتهجوه هو منهجنا جميعا عند اختلاف الاجتهاد .

على أن للإمام ابن تيمية مواضع أخرى فى بعض كتبه جرى فيها على ما هو المجمع عليه عند أهل السنة من القول ببقاء الجنة والنار ودوامهما ، ومن ذلك قوله : ((وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك)) ، فنقل بنفسه - ما انتقده - من الاتفاق على ذلك<sup>(1)</sup> .

والغرض من بحث المسألة هو الرد على القول بفناء النار لعظم هذه المسألة وخطورتها ومخالفتها لعقيدة أهل السنة والجماعة ، سواء صح نسبتها لابن تيمية أم لا ، وذلك نظرا لشيوع ما نُسب إليه وإلى تلميذه ابن القيم من أقوال وآراء وانتشار مؤلفاتهما بأيدي الناس ، فيقع ذلك فى أيدي من يطبق البحث العلمى ونقد ما يصح وما لا يصح من كلامهما ، ومن لا يطبق ذلك فيسارع إلى اعتقاده ظنا صواب هذا الرأى وأنه اعتقاد السلف وأهل السنة ، والحقيقة ليست كذلك . فإن لم يصح نسبة هذا القول لابن تيمية فيها ونعمة ، ويكون متفقا فى ذلك مع اعتقاد أهل السنة وهذا الذى نرجوه ، وإن صحت النسبة إليه فقد اجتهد وأخطأ ، وكل يؤخذ من كلامه ويرد .

وقد اعتنى بعض العلماء ببحث هذا الرأى القائل بفناء النار ومناقشة أدلته ، وبيان الصحيح فى المسألة ، ومن هؤلاء الإمام شيخ الإسلام تقي الدين السبكي وهو معاصر لابن تيمية والذى أُلّف رسالته : ((الاعتبار

(1) انظر : بيان تلبس الجهمية ، لابن تيمية ، (581/1) ، ومجموع الفتاوى (307/18) .

ببقاء الجنة والنار))<sup>(1)</sup> . كما ألف الشيخ الصنعاني رسالته : ((رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار))<sup>(2)</sup>

واعتقاد المسلمين بأن الجنة والنار لا تفتيان – كما يقول شيخ الإسلام تقي الدين السبكي – من المعلوم من الدين بالضرورة، وقد تواردت الأدلة من نصوص القرآن والسنة على إثبات بقاء الجنة والنار، وعدم فنائهما، أو فناء أحدهما.

\*وفيما يلي نبين أدلة الجماهير المجهرة من علماء الأمة على إثبات بقاء النار وخلود أهلها من الكفار خلوداً أبدياً لا نهاية له، ومناقشتهم شبه المخالفين بما يدحضها ويبيّن وهنها.

\*ولكن قبل العرض التفصيلي للأدلة نؤكد على بعض قواعد مهمة في موضوع البحث ذكرها شيخ الإسلام تقي الدين السبكي أثناء رده على من قال بفناء النار ، وسيأتي نص كلامه بحروفه ، ولكن أردنا التمهيد بها تنويها بأهميتهما لخطورة المسألة موضوع البحث :

(١) كثرة الأدلة في مسألة ما يمنع من احتمال التأويل ، ويوجب القطع بها ، كالأيات الدالة على البعث الجسماني لكثرتها يمتنع تأويلها ، ومن أولها حكما بكفره بمقتضى العلم جملة .

(٢) لا يقبل من أي شخص كائنا ما كان رد ما أجمع المسلمون على اعتقاده ، وتلقوه خلفا عن سلف عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وكان مركوزا في فطرة المسلمين ، معلوم من الدين بالضرورة.

(٣) أن مراد بعض العلماء المتقدمين بتكفير القائل بذلك تكفيره بمقتضى العلم ، بغض النظر عن تكفير شخص معين ، بل مرادهم أن من اعتقد ذلك فقد اعتقد ما يقتضى الكفر والخروج عن الإسلام ، دون أن يكون ذلك حكما منهم على شخص بعينه سواء من السابقين أو اللاحقين أو من الأموات أو الأحياء بالكفر ، وغاية الأمر أنهم يحكمون بالخروج عن الإسلام بمقتضى العلم إجمالا ، ولا ينبغي أن نكفر أحدا معينا من أهل القبلة باللسان ، ولا بالقلب ، ولا بالقلم ، إلا أن يعتقد مشاققة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذا ضابط التكفير . وهي قاعدة مهمة غفل عنها كثير من المتعرضين لمسائل العقائد فيبادرون إلى تكفير المخالفين بأعينهم وأسمائهم وهذا غلط بالغ .

(٤) أن الإجماع لا يعترض عليه بأنه غير معلوم ، بل يعترض بنقل خلاف صريح ، ولهذا فمسلك القائل بفناء النار بإنكاره الإجماع في المسألة هو خطأ علمي محض ، لا يعذره في خرق الإجماع .

---

(1) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، تقي الدين السبكي، تحقيق وتعليق: د. طه الدسوقي حبيش، القاهرة: نشر المحقق ، 1987م.

(2) رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1405هـ.

٥) أن الكلمات المشكولات التي تُرَدُّ تُشَأْوُلُ ، وتحمل على غير ظاهرها ، فكما أن الآيات والأحاديث يقع فيها ما يجب تأويله ، كذلك كلام العلماء يقع فيه ما يجب تأوله ، ومن جاء إلى كلمات ترد عن السلف في ترغيب أو تهيب أو غير ذلك ، فأخذ بظاهرها وأثبتها أقوالا ضل وأضل ، وليس ذلك من دأب العلماء ، ودأب العلماء التنقيح عن معنى الكلام والمراد به ، وما انتهى إلينا عن قائله ، فإذا تحققنا أن ذلك مذهبه واعتقاده نسبناه إليه ، وأما بدون ذلك فلا ، ولا سيما في مثل هذه العقائد التي المسلمون مطبقون فيها على شيء كيف يعمد إلى خلاف ما هم عليه ، ينسبه إلى جلة المسلمين ، وقدوة المؤمنين ، ويجعلها مسألة خلاف كمسألة في باب الوضوء ، ما أبعد من صنع هذا عن العلم والهدى ، وهذه بدعة من أنحس البدع وأقبحها.

\*والحاصل بعد مناقشة الأدلة التفصيلية في المسألة :

- ١- كثرة الآيات القرآنية الكريمة التي تثبت صراحة خلود النار أو خلود أهلها فيها ، والتي تبلغ (37) آية من القرآن الكريم ، وهذا بخلاف الآيات التي في معنى الخلود أو تفيده كقوله تعالى { فلا يخفف عنهم العذاب } وغيرها من الآيات الكريمة كثير في هذا المعنى جدا ، كما أن الآيات الدالة على خلود أهل الجنة بلغت نحو أربعين آية . وهذا الحد البالغ من الكثرة من الآيات المثبتة لبقاء النار وخلود أهلها فيها - كما يقول شيخ الإسلام التقى السبكي - ((يمنع من احتمال التأويل ، ويوجب القطع بذلك ، كما أن الآيات الدالة على البعث الجسماني لكثرتها يمتنع تأويلها ، ومن أولها حكمنا بكفره بمقتضى العلم جملة ، وإن كنت لا أطلق لسانى بتكفير أحد معين (...)) (1) .
- ٢- كثرة الأحاديث الصحيحة المصرحة ببقاء النار ودوامها ، ودوام الكفار فيها ، ولهذا قال الإمام القرطبي : ((هذه الأحاديث مع صحتها نصٌّ في خلود أهل الدارين فيها، لا إلى غاية ولا إلى أمد مقيمين على الدوام والسرمد من غير موت ولا حياة ولا راحة ولا نجاة)) (2) .
- ٣- نقل غير واحد من العلماء الإجماع على بقاء النار كابن حزم (3) ، وابن تيمية نفسه في بعض كتبه (4) ، والتقى السبكي (5) ، والسعد التفتازاني (1) ، والحافظ ابن حجر (2) ، والسفاريني الحنبلي (3) ، وغيرهم .

(1) الاعتبار ببقاء الجنة والنار ، (ص 46 - 47 ، 56 - ) .

(2) ص (926).

(3) الفصل في الملل والنحل (4/69-70).

(4) انظر : بيان تلبيس الجهمية ، لابن تيمية ، (1/581) ، ومجموع الفتاوى (18/307) .

(5) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (57-58).

استدل القائلون بفساد النار ببعض أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة ، وعزوا إلى من رويت عنهم القول بفساد النار ، مع كون هذه الآثار ليست بصريحة فيما نسبوه إليهم من القول بفنائها بل لا دلالة في بعضها على فناء النار الذي هو محل النزاع بوجه من الوجوه كما يقول الصنعاني ، فالآثار الواردة في فناء النار عن بعض الصحابة ، يتعين - كما يقول الشيخ الشنقيطي<sup>(4)</sup> - حملها على الطبقة التي كانت فيها عصاة المسلمين كما جزم به البغوي في تفسيره؛ لأنه يحصل به الجمع بين الأدلة، وإعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد أطبق العلماء على وجوب الجمع إذا أمكن، أما ما نقل عن كثير من العلماء من الصحابة ومن بعدهم من أن النار تفتنى وينقطع العذاب عن أهلها، فالآيات القرآنية تقتضي عدم صحته. فأهل السنة قد حملوا هذه الآثار على خروج الموحدين من النار، قال البغوي: "معناه عند أهل السنة - إن ثبت - ألا يبقى فيها أحدٌ من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار فممتلئة أبداً".

وخلاصة القول في الإجابة عن الآثار التي وردت عن الصحابة هو ما قاله الشيخ الصنعاني بعد أن أوردها جميعاً وناقش وجه الدلالة فيها ، وبين المراد الصحيح منها ، ثم قال : ((وبهذا تعرف أنه لا يصح نسبة القول بفساد النار وذهابها إلى ابن مسعود وأبي هريرة كما نسب هذا القول الذي نقل عنهما إلى عمر ، بل هو الدليل على بقاء النار بعد خروج من يخرج منها من أهل التوحيد ، فكيف يقول شيخ الإسلام في صدر المسألة إن القول بفساد النار نقل عن ابن مسعود وأبي هريرة وإنما مستنده في نسبة ذلك إليهما هذان الأثران اللذان هما بمراحل عن الدلالة على فناء النار وذهابها بعد صحتهما ، فعرفت بطلان نسبة هذا القول إلى ابن مسعود وأبي هريرة كما عرفت بطلان نسبته إلى عمر ... وبعد تحقيقك لما أسلفناه وإحاطتك علماً بما سقناه تعلم أن هؤلاء الأربعة من الصحابة الذين هم عمر وابن مسعود وأبو هريرة وأبو سعيد الذين عين شيخ الإسلام أسماءهم من الصحابة في صدر المسألة وذكر أنه نقل عنهم القول بفساد النار وذهابها وتلاشيها هم برئون من هذا القول ومن نسبته فناء النار إليهم براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، واستدل لهم بما ادعاه منسوباً إليهم بما لا مساس له بالدعوى كما عرفت وحينئذ يعلم أنه ليس معه في دعواه فناء النار أحد من

(1) شرح المقاصد ، (131/5 ، 133) .

(2) فتح الباري، (421/11).

(3) لوامع الأنوار، (234/2).

(4) دفع إيهام الاضطراب ، (ص 36-38) .

الصحابة الذين عيّنهم»<sup>(1)</sup>. وقال شيخ الإسلام السبكي محققا بقوله : ((معاذ الله ، وأنا أبرئ السلف من ذلك ، ولا أعتقد أن أحدا منهم قاله ، وإنما روى عن بعضه كلمات تُتأوّل كما تُتأوّل المشكلات التي ترد ، وتحمل على غير ظاهرها ، فكما أن الآيات والأحاديث يقع فيها ما يجب تأويله ، كذلك كلام العلماء يقع فيه ما يجب تأويله ، ومن جاء إلى كلمات ترد عن السلف في ترغيب أو ترهيب أو غير ذلك ، فأخذ بظاهرها وأثبتها أقوالا ضل وأضل ، وليس ذلك من دأب العلماء ، ودأب العلماء التنقيب عن معنى الكلام والمراد به ، وما انتهى إلينا عن قائله ، فإذا تحققنا أن ذلك مذهبه واعتقاده نسبناه إليه ، وأما بدون ذلك فلا ، ولا سيما في مثل هذه العقائد التي المسلمون مطبقون فيها على شيء كيف يعتمد إلى خلاف ما هم عليه ، ينسبه إلى جلة المسلمين ، وقدوة المؤمنين ، ويجعلها مسألة خلاف كمسألة في باب الوضوء ، ما أبعد من صنع هذا عن العلم والهدى ، وهذه بدعة من أنحس البدع وأقبحها أضل الله من قالها على علم))<sup>(2)</sup> .

(1) رفع الأستار (ص 77) .

(2) الاعتبار ببقاء الجنة والنار ، (ص 58 - 60) .



## بيان الأدلة تفصيلاً

### أدلة بقاء النار وعدم فنائها

- استدلل الجماهير من علماء الأمة بالمنطوق والمفهوم من الكتاب والسنة على عدم فناء النار، فمن ذلك:

1- قول الله تعالى: {إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا} [النساء: 169].

2- وقوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا} [الأحزاب: 65].

3- وقوله تعالى: {وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا} [الجن: 23].

ففي هذه الآيات التصريح بالبقاء في العذاب وذكر الخلود، وتأكيد هذا الخلود بالتأييد.

- وفي الآيات الآتية أُخْبِرَ تبارك وتعالى بعدم خروجهم من النار، مؤكداً ذلك بأن العذاب مقيم ودائم

معهم.

4- قال تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ

حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ} [البقرة: 167].

5- وقال تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ} [المائدة: 37].

6- وقال تبارك وتعالى: {إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ \* لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ}

[الزحرف: 75].

7- وقال تعالى: {ذَلِكَ جَزَاءُ أَغْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ}

[فصلت: 28].

8- وقال تعالى: {وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْثُكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كِثُونَ} [الزحرف: 77].

9- وقال أيضاً: {كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ} [محمد: 15].

10 - وقال: {خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ} [البينة: 6].

11- وقال: {وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ} [الحجر: 48].

12- وقال: {إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ} [الهمزة: 8].

13- وقد ذكر الله تعالى أهل النار فقال: {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا}

[فاطر: 36].

14 - وقال: {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا} [السجدة: 30].

15 - وقال: {سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَّرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ} [إبراهيم: 21].

16 - وقال: {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ} [النساء: 56].



17- وقال سبحانه وتعالى أيضا: {أُولَئِكَ يَسْئُرُونَ مِنَ رَحْمَتِي} [العنكبوت: 23] ففي الآية إشارة إلى إيأسهم وتحققهم البقاء الدائم في العذاب، فلو كانوا ينتقلون إلى اللذة والنعيم لكان ذلك رجاءً عظيمًا لهم وخيرًا من الموت، ولم يحصل لهم إيأس<sup>(1)</sup>.

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة التي تثبت صراحة خلود النار أو خلود أهلها فيها، والتي تبلغ (37) آية من القرآن الكريم منها ما اقتصرنا على ذكره اختصاراً<sup>(2)</sup>، وهذا بخلاف الآيات التي في معنى الخلود أو تفيده كقوله تعالى {فلا يخفف عنهم العذاب} وغيرها من الآيات الكريمة كثير في هذا المعنى جداً<sup>(3)</sup>، كما أن الآيات الدالة على خلود أهل الجنة بلغت نحو أربعين آية<sup>(4)</sup>.

وإنما نؤكد على هذه الكثرة من الآيات المثبتة لبقاء النار وخلود أهلها فيها لأن هذا الحد البالغ من الكثرة - كما يقول شيخ الإسلام التقى السبكي - ((يمنع من احتمال التأويل، ويوجب القطع بذلك، كما أن الآيات الدالة على البعث الجسماني لكثرتها يمنع تأويلها، ومن أولها حكمنا بكفره بمقتضى العلم جملة، وإن كنت لا أطلق لساني بتكفير أحد معين... فهذه الآيات التي استحضرناها في بقاء الجنة والنار منها نحو ستين في النار، ونحو أربعين في الجنة، وقد ذكر الخلد أو ما اشتق منه في أربع وثلاثين في النار، وثمان وثلاثين في الجنة، وذكر التأبيد في أربع في النار مع الخلود، وفي ثمان في الجنة منها سبع مع الخلود، وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في أكثر من ثلاثين، وتضافر هذه الآيات ونظائرها يفيد القطع بإرادة حقيقتها ومعناها، وأن ذلك ليس مما استعمل فيه الظاهر في غير المراد به، ولذلك أجمع المسلمون على اعتقاد ذلك، وتلقوه خلفاً عن سلف عن نبينهم صلى الله عليه وسلم، وهو مركوز في فطرة المسلمين، معلوم من الدين بالضرورة، بل وسائر الملل غير المسلمين يعتقدون ذلك، ومن رد ذلك فهو كافر، ومن تأوله فهو كمن تأول الآيات الواردة في البعث الجسماني وهو كافر أيضاً بمقتضى العلم وإن كنت لا أطلق لساني بذلك))<sup>(5)</sup>.

- وقد ورد من السنة ما يدل على خلود الكفار في النار:

1- حديث أنس الذي روي في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه قال صلى الله عليه وسلم: "فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ فَأَدْخَلُهُمُ الْجَنَّةَ فَمَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ"، وكان قتادة يقول عند هذا "أَي: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ"<sup>(6)</sup>.

(1) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (86).

(2) انظر بيانها بالتفصيل في: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، (ص 33-38).

(3) انظر لمزيد منها: الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص 46).

(4) انظر: د طه الدسوقي حبيشى، مقدمة تحقيق الاعتبار ببقاء الجنة والنار للسبكي (ص 6).

(5) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، (ص 46 - 47، 56 -).

(6) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «التوحيد» باب «قول الله تعالى {وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا}» حديث (6886)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب «أدنى أهل الجنة منزلة فيها» حديث (284).

فالحديث فيه دلالة على أن من أهل النار من يُخلد في النار، وهم الذين قد أخبر القرآن بأنهم خالدون في النار، كما في قوله تعالى: {خالدین فیہا}.

2- ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُومُ مُؤَدِّنٌ بَيْنَهُمْ فَيَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ كُلُّ خَالِدٍ فِيمَا هُوَ فِيهِ"<sup>(1)</sup>.

قال القرطبي: "وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة، كما قال تعالى: {لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا} [فاطر: 36]، وقال تعالى: {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا} [السجدة: 20]، قال: فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَأَنَّهَا تَبْقَىٰ خَالِيَةً، أَوْ أَنَّهَا تَفْتَنُ وَتَنْزُولُ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ مَقْتَضَىٰ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ"<sup>(2)</sup>.

3- حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يُؤْتَىٰ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوقَفُ عَلَى الصِّرَاطِ فَيَقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ فَيُطْلَعُونَ خَائِفِينَ وَجَلِيلِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ فَيُطْلَعُونَ مُسْتَبْشِرِينَ فَرِحِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ فَيَقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ. قَالَ: فَيُؤَمَّرُ بِهِ فَيُدْبَحُ عَلَى الصِّرَاطِ ثُمَّ يُقَالُ لِلْفَرِيقَيْنِ كِلَاهُمَا: خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ لَا مَوْتَ فِيهِ أَبَدًا"<sup>(3)</sup>.

ففي الحديث دلالة على بطلان دعوى فناء النار؛ لأنه جعل النار كالجنة من حيث خلود أهل الجنة فيما هم فيه من النعيم، فكذلك أهل النار خالدون فيما هم فيه من العذاب إلى الأبد، فكما أن الجنة لا تفتنى أبداً فكذلك النار لا تفتنى أبداً، وقوله "أبداً" لدفع احتمال أن الخلود هنا يراد به المكث الطويل<sup>(4)</sup>.

4- حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ، أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ، فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِمَاتَةً حَتَّىٰ إِذَا كَانُوا فَحَمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ"<sup>(5)</sup>.

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الرقاق» باب «يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب» حديث (6062)، ومسلم في كتاب «الجنة وصفة نعيمها وأهلها» باب «النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء» حديث (5088).

(2) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ، (421/11).

(3) أخرجه أحمد في المسند (261/2) حديث (7537) واللفظ له، وابن ماجه في كتاب «الزهد» باب «صفة النار» حديث (4318) وابن حبان في صحيحه (487/16) حديث (7450).

(4) انظر: فتح القدير (540/1).

(5) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب «إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار» حديث (271).

وجه الدلالة من الحديث أنه صرَّح أن الكافر لا يموت في النار ولا يحيى، فإذا قيل بأن النار تفتنى فيما أن يقال: تفتنى بمن فيها كما هو المتبادر، أو تفتنى وحدها دون من فيها، وكلاهما باطل مخالف لصريح قول الله تعالى: { تَمُّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى } [الأعلى: 13]، فمعنى الآية أن الشقي وهو الكافر لا يموت فيستريح ولا يحيى حياة تنفعه بل هي مضرة عليه، فإن في الكافر معها فقد مات واستراح، وإن حيي دونها فقد استراح منها أيضا، وكل هذا باطل<sup>(1)</sup>.

- وقد ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: "أهل النار يدعون مالكا فلا يجيبهم أربعين عاما، ثم يقول: { إِنَّكُمْ مَا كُتِبَ } [الزخرف: 77] ثم يدعون ربهم فيقولون: { رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ } [المؤمنون: 107] فلا يجيبهم مثل الدنيا، ثم يقول: { اخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ } [المؤمنون: 107] ثم يأس القوم فما هو إلا الزفير والشهيق تشبه أصواتهم أصوات الحمير أولها شهيق وآخرها زفير"<sup>(2)</sup>.

وقال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في كتابه "التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة": "أجمع أهل السنة على أن أهل النار مخلدون فيها غير خارجين منها كإبليس وفرعون وهامان وقارون، وكل من كفر وتكبر وطغى فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى، وقد وعدهم الله عذابا أليما، فقال عز وجل: { كَلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ } [النساء: 56]، وأجمع أهل السنة أيضا على أنه لا يبقي فيها ولا يخلد إلا كافر جاحد فاعلم.

قلت (القائل القرطبي): وقد زلَّ هنا بعض من ينتمي إلى العلم والعلماء فقال: إنه يخرج من النار كل كافر ومبطل وجاحد ويدخل الجنة؛ فإنه جائز في العقل أن تنقطع صفة الغضب فيعكس عليه. فيقال: وكذلك جائز في العقل أن تنقطع صفة الرحمة فيلزم عليه أن يدخل الأنبياء والأولياء النار يعذبون فيها، وهذا فاسد مردود بوعده الحق وقوله الصدق، قال الله تعالى في حق أهل الجنان: { عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٍ } [هود: 108]، أي: غير مقطوع، وقال: { وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ } [الحجر: 48]، وقال: { هُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ } [فصلت: 8]، وقال: { لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا } [التوبة: 21-22]، وقال في حق الكافرين: { وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ } [الأعراف: 40]، وقال: { فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ } [الجاثية: 35] وهذا واضح، وبالجملة فلا مدخل للمعقول فيما اقتطع أصله الإجماع و الرسول { وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ } [النور: 40]<sup>(3)</sup>.

وقال في موضع آخر من الكتاب بعد ذكره الأحاديث الدالة على الخلود الأبدي لأهل الدارين: "هذه الأحاديث مع صحتها نص في خلود أهل الدارين فيها، لا إلى غاية ولا إلى أمد مقيمين على الدوام والسرمدمن

(1) انظر: تفسير ابن كثير، (323/14).

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (92/8)، والطبراني كما في مجمع الزوائد (344/11) حديث (18636)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

(3) (920/1 - 921).

غير موت ولا حياة ولا راحة ولا نجاة، بل كما قال في كتابه الكريم وأوضح فيه عن عذاب الكافرين: { وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارٌ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ \* وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا... إلى قوله { مِنْ نَصِيرٍ } [فاطر: 36-37]، وقال: { كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا } [النساء: 56]، وقال: { فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الْحَمِيمُ \* يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ وَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ \* كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا } [الحج: 19-22].

وقد تقدمت هذه المعاني كلها فمن قال: إنهم يخرجون منها، وإن النار تبقى خالية بجملتها حاوية على عروشها، وإنها تفتى وتنزل فهو خارج عن مقتضى المعقول ومخالف لما جاء به الرسول وما أجمع عليه أهل السنة والأئمة العدول { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } [النساء: 115]، وإنما تخلى جهنم وهي الطبقة العليا التي فيها العصاة من أهل التوحيد، وهو الذي ينبت على شفيرها فيما يقال الجرجير<sup>(1)</sup>.

- وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي: "والجنة والنار مخلوقتان، لا يفنيان أبداً ولا يبیدان"<sup>(2)</sup>.

وقد نقل الإجماع على بقاء النار وعدم فنائها غير واحد من العلماء:

1- فقال ابن حزم: "اتفقت فرق الأئمة كلها على أن لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا الجهم بن صفوان، وأبا الهذيل العلاف، وقومًا من الروافض"<sup>(3)</sup>.  
وقال في كتابه "مراتب الإجماع" في "باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع": "وأن النار حقٌّ وأنها دارٌ عذاب أبداً لا تفتى ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية"<sup>(4)</sup>.

2- وقال شيخ الإسلام تقي الدين السبكي - كما سبق أن نقلناه -: "ولذلك أجمع المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلقة عن سلف نبيهم صلى الله عليه وسلم، وهو مركز في فطرة المسلمين، معلوم من الدين بالضرورة، بل وسائر الملل غير المسلمين يعتقدون ذلك، ومن رد ذلك فهو كافر، ومن تأوَّله فهو كافر كمن تأوَّل الآيات الواردة في البعث الجسماني، وهو كافر أيضاً بمقتضى العلم، وإن كنت لا أطلق لساني بذلك"<sup>(5)</sup>.

(1) ص (926).

(2) شرح العقيدة الطحاوية، الميداني الحنفي، ص (119-120).

(3) الفصل في الملل والنحل (69/4-70).

(4) ص (268).

(5) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (57-58).

3- وقال الإمام السعد التفتازاني : ((لا خلاف في خلود من يدخل الجنة ، ولا في خلود الكافر عنادا أو اعتقادا في النار ، وإن بالغ في الاجتهاد لدخوله في العمومات ، ولا عبرة بخلاف الجاحظ والعنبري ... أجمع المسلمون على خلود أهل الجنة في الجنة وخلود الكفار في النار)) (1) .

- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا، أَوْ أَنَّهَا تَبْقَى خَالِيَةً أَوْ تَفْتَى فَهُوَ خَارِجٌ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ"(2).

4- قال الإمام السفاريني الحنبلي: "ثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلودًا مؤبدًا، كلُّ بما هو فيه من نعيم وعذاب أليم، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة، فأجمعوا على أنَّ عذاب الكفار لا ينقطع كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع"(3).

5- وقال العلامة الآلوسي: "وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون، ولا عبرة بالمخالف، والقواطع أكثر من أن تحصى"(4).

وقد اعترض ابن تيمية على نقل الإجماع بعدم فنائها ، فقال عند تعرضه لأدلة القائلين بعدم فنائها فيما نقله عنه ابن القيم والسننعي : ((لهم ست طرق أحدها الإجماع على عدم فنائها قال : والإجماع غير معلوم إنما يظنه في هذه المسألة من لم يعرف النزاع فيها ، وقد عرفت النزاع قديما وحديثا . قال : ولو كلف مدعي الإجماع أن ينقل عن عشرة من الصحابة فما دونهم أنه قال النار لا تفتى لم يجد إلى ذلك سبيلا ، ونحن قد نقلنا عنهم التصريح بخلاف ذلك فما وجدنا عن واحد منهم خلاف ذلك)) (5) .

وقد تعقبه شيخ الإسلام تقي الدين السبكي - محققا في جوابه - بأن الإجماع لا يعترض عليه بأنه غير معلوم ، بل يعترض بنقل خلاف صريح ، ولم ينقل ابن القيم خلافا في المسألة عن أحد ، إنما الكلام الذي ذكره هو من تصرفه وفهمه ، وقوله أن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع دعوى مجردة(6) .

كما تعقبه الشيخ السننعي بقوله : ((قد عرفت أنه نقل عن ستة من الصحابة عبارات لا تدل على مدعاه وهو فناء النار بنوع من الدلالات كما أوضحناه ، ولا يصح نسبته لتلك الدعوى إلى واحد من أولئك الستة ، فلم يوجد لأحد مما وجدنا عن واحد من الصحابة أنه يقول بفناء النار كما أنه لا يوجد قائل من الصحابة أنه يقول بعدم فناء النار ، فإن هذه المسألة وهي فناء النار لا تعرف في عصر الصحابة ، ولا دارت بينهم فليس نفي ولا إثبات ، بل الذي عرفوه فيها هو ما في الكتاب والسنة من خلود أهل النار أبدا ، وأن أهلها ليسوا منها بمخرجين

(1) شرح المقاصد ، (5/131 ، 133) .

(2) فتح الباري، (11/421).

(3) لوامع الأنوار، (2/234).

(4) روح المعاني، (12/146).

(5) حادي الأرواح (ص 252 - 253) ، رفع الأستار (ص 116) .

(6) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص 79) .

، وعرفوا ما ثبت من خروج عصاة الموحدين ، فإذا عرفت هذا عرفت أن دعوى فناء النار أو عدم فنائها قول للصحابة دعوى باطلة ، إذ هذه الدعوى لا توجد في عصرهم حتى يجمعوا عليها نفيًا أو إثباتًا ، نعم القول الذي دل عليه القرآن من خلود النار أهلها فيها أبدا يتضمن القول عنهم بما تضمنه القرآن ودل عليه الأصل فيما أخبر الله به عن الدارين الأخروين سنة البقاء ، فلا يحتاج مدعي عدم الفناء إلى الدليل على ذلك الأصل ... والدليل يتوجه على من ادعى الفناء ولم يأت شيخ الإسلام بشيء واحد ، والأصل هو خلود النار وأبديتها كما دل عليه الكتاب والسنة فلا يحتاج مدعي عدم الفناء إلى دليل آخر بعد هذا الأصل<sup>(1)</sup> .

إذا علمت هذا علمت ما في كلام ابن أبي العز الحنفى (ت 792) في شرح الطحاوية<sup>(2)</sup> من تعقب ، وأنه مما تابع فيه كلام ابن تيمية وابن القيم ، وهو أحد قلائل العلماء المتقدمين الذين لهم غرام بكلامهما ، فنقل عنهما كثيرا من كلامهما في المسألة بالحرف تقريبا دون أن ينسب إليهما ، وإنما نبهنا على ذلك لئلا يغتر بكلامه مع اشتهاار الكتاب وانتشاره بأيدي الناس .

(1) رفع الأستار (ص 116 - 119) باختصار .

(2) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفى (ت 792 هـ) ، (ص 372 - 377) ، وهذا الكتاب - رغم انتشاره - لم يجر فيه مؤلفه على الصحيح المقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ، كما نقله أئمة هذا الشأن العارفون به وبمذاهب السلف الصالح ، ولكنه تبنى مقولات الشيخ ابن تيمية وآراءه التي تفرد بها وأنكرها عليه الجماهير المجهرة من العلماء المعاصرين له فمن بعدهم إلى يومنا هذا ، إلا قلة قليلة تابعوه عليها .

## أدلة القائلين بأن للنار أمداً تنتهي إليه، ثم يُفنيها ربُّها وخالفها تبارك وتعالى، والجواب عليها<sup>(1)</sup>

أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

وقد استدلووا بثلاث آيات:

1- قول الله تعالى في سورة الأنعام: { قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ } [128].

قالوا: المعنى الذي تقتضيه لغة العرب في هذا التركيب أنهم يخلدون في النار في كل الأوقات، إلا في الوقت الذي يشاء الله عدم بقائهم فيها؛ فإن الأصل في الاستثناء أن يكون إخراجاً مما قبله من الكلام، فلا استثناء هو من الخلود الدائم، فهذه الآية الكريمة يُفهم منها كون عذاب أهل النار غير باق بقاء لا انقطاع له أبداً. وسيأتي الجواب على هذا الاستدلال.

2- وقوله تعالى في سورة هود: { فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ \* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ } [106 - 107].

فظاهر الآية أن مدة عقابهم مساوية لمدة بقاء السموات والأرض، ومدة بقاء السموات والأرض متناهية، فلزم أن تكون مدة عقاب الكفار منقطعة، فلا يكونون خالدين في النار، فإنهم لا يبقون في النار إلا بقدر مدة دوامهما من حين إيجادهما إلى إعدامهما.

وقد علمنا من قوله تعالى في أهل النار: { إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ } أنه تعالى يريد أن يفعل فعلاً لم يخبرنا به، ومن قوله في أهل الجنة: { عَطَاءً غَيْرَ مَجْدُوذٍ } أن هذا العطاء والنعيم غير مقطوع عنهم أبداً.

**والجواب على استدلالهم بهاتين الآيتين:** أنه ليس المراد بالاستثناء في الآيتين الإخراج، وإنما هو استثناء معلق بالمشيئة، فكأن الله سبحانه وتعالى يقول: "خالدين فيها خلوداً أبدياً إن شاء ربُّك ذلك"؛ إذ كل شيء خاضع لمشيئة الله وإرادته، وكان من الجائز العقلي في مشيئته ألا يعذبهم، ولو عذبهم لا يخلدهم.

فالمقصود من هذا الاستثناء في الآيتين إرشاد العباد إلى وجوب تفويض الأمور إليه سبحانه، وكذلك إعلامهم بأن كل شيء خاضع لإرادته ومشيئته، فهو الفاعل المختار الذي لا يجب عليه شيء ولا حق لأحد عليه، فليس هناك أمر واجب عليه وإنما هو مقتضى مشيئته وإرادته عز وجل.

(1) اعتمدنا في هذا غالباً على كلام شيخ الإسلام تقي الدين السبكي، والشيخ الصنعاني، ولزيت من التوسع راجع أيضاً: شرح المقاصد، (131/5 - 140)، دفع شبهة من شبهة وتمرد للحصني (ص 58 - 60).



وليس المراد من هذا الاستثناء وأمثاله نفي خلودهم في النار؛ فإنه قد أخبرنا سبحانه في كتابه بخلود الكافرين خلوداً أبدياً في النار.

والاستثناء المعلق بالمشيئة قد استعمله الله في القرآن للدلالة على الثبوت والاستمرار، كقوله تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} [الأعراف: 188]، والنكته من استعماله الاستثناء إنما هو لبيان أن هذه الأمور الثابتة الدائمة كانت كذلك بمشيئة الله تعالى لا بطبيعتها في نفسها، ولو شاء الله تعالى أن يغيّرهما لَفَعَلَ<sup>(1)</sup>. وقد أشار لهذا ابن كثير بقوله: "يعني أن دوامهم ليس أمراً واجباً بذاته، بل موكول إلى مشيئته تعالى"<sup>(2)</sup>.

- والمراد من قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ} التأييد ونفي الانقطاع على منهاج قول العرب "لا أفعل كذا ما لاح كوكب" أو "وما أضاء الفجر" أو "وما اختلف الليل والنهار" إلى غير ذلك من كلمات التأييد عندهم، فإن العرب إذا أرادت أن تصف الشيء بالدوام أبداً قالت: "هذا دائم دوام السموات والأرض"، فخطبهم سبحانه وتعالى بما يتعارفون به بينهم، وليس المقصود منه تعليق قرارهم فيها بدوام هذه السموات والأرض، فإن النصوص القاطعة دالة على تأييد قرارهم فيها. فأهل النار مراتب في طول المدة فمنهم من يعدّب ثم يُعْفَى عنه، مثل:

أهل المعاصي من الموحّدين، كما جاء في الحديث أنهم يقال لهم الجهنميون في الجنة<sup>(3)</sup>، ومنهم الخالدون وهم المشركون والكفّار<sup>(4)</sup>.

- ويجوز أن يحمل قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ} على التعليق، والمراد بالسموات والأرض سموات الآخرة وأرضها، وهي دائمة للأبد، والدليل على أن للآخرة سموات وأرضاً قوله سبحانه: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ} [إبراهيم: 48]، وقوله سبحانه: {وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوُّهُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ} [الزمر: 74]؛ ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخرة مما يقلهم ويظلمهم، إما سماء يخلقها الله تعالى أو يظلمهم العرش، وكل ما أظلك فهو سماء<sup>(5)</sup>.

- وقيل: إن "إلا" في سورة هود بمعنى "سوى"، أي: سوى ما شاء الله من الزيادة على مدة دوام السماوات والأرض<sup>(6)</sup>.

(1) انظر: تفسير القاسمي، (3486/9).

(2) انظر: تفسير ابن كثير، (474/7).

(3) أخرجه البخاري في كتاب «التوحيد» باب «ما جاء في قول الله تعالى {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ}» حديث (6896) من حديث أنس رضي الله عنه.

(4) انظر: تفسير التحرير والتنوير، (331/11) بتصرف.

(5) انظر: تفسير الطبري، (481/15)، وتفسير الألوسي، (141/12) بتصرف.

(6) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (70).

- وليس في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} دلالة على شيء من دعواهم، وإنما المراد من الآية: أنه إن شاء غير ذلك فَعَلَهُ، وإن شاء ذلك فَعَلَهُ، فما شاء من الأفعال كان، وما لم يشأ لم يكن. وجاء سبحانه بصيغة المبالغة "فَعَّالٌ" للإشارة إلى أنه سبحانه لا يعجزه فِعْلٌ أي فِعْلٌ من الأفعال بأي وجه من الوجوه.

وقد أجاب الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بأن الاستثناء في الآيتين فيه إجمال، وقد جاءت الآيات والأحاديث الصحيحة مبينة ومصرحة بأنهم خالدون فيها أبداً، فالظاهر أنه خلود لا انقطاع له، والظهور والبيان من المرجحات المقدمة على المجمل<sup>(1)</sup>.

- فالمعنى أن الأشقياء لهم في النار العذاب الأليم، وهم ماكتون فيها مكث بقاء وخلود لا يبرحونها مدة دوام السموات التي تظلمهم، والأرض التي تقلهم، فهو في معنى قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}.

- وأما ما روي عن بعض الصحابة والسلف<sup>(2)</sup> في قوله تعالى: {إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ} بأن الاستثناء في الآية جاء على كل وعيد في القرآن أتى بلفظ {خَالِدِينَ فِيهَا}، فأخرج من الخلود كل من شاء لهم الله عز وجل عدم البقاء في النار.

فجوابه ما قاله العلامة السبكي: "قلت: إن صحَّت هذه الآثار حُملت على العصاة؛ لأن القرآن لم يرد فيه خروج العصاة من النار صريحاً، إنما ورد في السنة بالشفاعة، فالمراد بهذه الآثار موافقة القرآن للسنة في ذلك، فإن السلف كانوا شديدي الخوف ولم يجدوا في القرآن خروج الموحدين من النار، وكانوا يخافون الخلود كما تقوله المعتزلة".

3- وقوله تعالى في سورة النبأ: {لَا يَثْبِثَنَ فِيهَا أَحْقَابًا} [23].

- قوله "الأحقاب" يدل على أنه لا خلود فيها؛ إذ الأبدى وهو ما لا نهاية له لا يُقَدَّر بزمان، ولا يقال فيه "هو باق أحقاباً"، وقد قيل: إن الحقب ثمانون سنة، والسنة ثلاثمائة وستون يوماً، واليوم كألف سنة مما تعدون. فيرى ابن تيمية - على ما نقل عنه ابن القيم والصنعاني - أفاد مفهوم الأحقاب أنه لا خلود فيها إذ الأبدى لا يقدر بزمان وأما دلالتها على أن المخبر عنهم باللبث أحقاباً هم الكفار فلقوله فيهم إنهم كانوا لا يرجون حساباً وكذبوا بآياتنا كذاباً وهذه صفات الكفار<sup>(3)</sup>.

وقالوا إن المخبر عنهم باللبث "أحقاباً" هم الكفار بقوله تعالى: {إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا \* وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} [النبأ: 27-28]، وهذه صفات الكفار<sup>(4)</sup>.

- والجواب: إن قوله "لا يثبت فيها أحقاباً" متعلق بما بعده وهو قوله تعالى: {لَا يَدُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا \* إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا} [النبأ: 24-25]، أي: لا يثبت فيها أحقاباً في حال كونهم لا يدوقون فيها برداً ولا شراباً إلا

(1) انظر: رسالة "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب"، الشيخ: محمد الأمين الشنقيطي.

(2) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (76).

(3) رفع الأستار (ص 88)، وانظر أصل الكلام مطولا في حادي الأرواح (ص 247 - 250).

(4) انظر: حادي الأرواح، ص (249)، ورفع الأستار ص (88).

حميمًا وغساقًا، فإذا انقضت تلك الأحقابُ عذبوا بأنواعٍ أُخرٍ من أنواع العذاب غير الحميم والغساق؛ ويدل لهذا تصريحه تعالى بأنهم يعذبون بأنواعٍ أُخرٍ من أنواع العذاب غير الحميم والغساق في سورة ص: { هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ \* وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ } [57-58]<sup>(1)</sup>.

- وقد نقل الإمام تقي الدين السبكي عن أكثر العلماء قولهم إن هذه الأحقاب لا تنقضي أبدًا، فإنه كلما مضى حقب جاء بعده حقب آخر<sup>(2)</sup>.

ويقول العلامة الطاهر بن عاشور: "فجاءت هذه الآية على المعروف الشائع في الكلام كناية به عن الدوام دون انتهاء، وليس فيه دلالة على أن لهذا اللبث نهايةً حتى يحتاج إلى دعوى نسخ ذلك بآيات الخلود وهو وهم؛ لأن الأخبار لا تنسخ، أو يحتاج إلى جعل الآية لعصاة المؤمنين، فإن ذلك ليس من شأن القرآن المكي الأول؛ إذ قد كان المؤمنون أيامئذ صالحين مخلصين مجددين في أعمالهم"<sup>(3)</sup>.

- ويجب أيضًا أن دلالة قوله "أحقابًا" على التناهي والانقضاء إنما فهم من مفهوم الظرف، والتأييد مصرح به منطوقًا، والمنطوق مقدم على المفهوم<sup>(4)</sup>.

وأجاب الصنعاني على كلام ابن تيمية السابق بقوله: ((والعجب من استدلاله بصدر الآية، وذووله عما عقب به من قوله { فلن نزيدكم إلا عذابا }، فإن المراد لن نزيدكم بعد لبثكم أحقابًا إلا عذابًا، ضرورة أنهم معذبون حين لبثهم فيها أحقابًا لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا إلا حميمًا وغساقًا، فزيادة العذاب بعد الأحقاب بل خص تعالى الزيادة على العذاب، وأنه تعالى لا يزيدهم بعد لبث الأحقاب إلا عذابًا، فانتفى مفهوم العذاب الذي أفاده الجمع الذي جعله ابن تيمية دليلًا على فناء النار وعدم أبديتها، مع أنه استدلال بمفهوم العدد وهو من أضعف المفاهيم على هذه المسألة المعظمة الذي لا يعتمد عليه محقق، وكيف يُجعل أقوى من التأييد المصرح به في عدة آيات من آيات وعيد أهل النار، فلو عارض مفهوم العدد منطوق التأييد لكان الحكم للمنطوق اتفاقًا)<sup>(5)</sup>.

ونختم الكلام عما استدلووا به من الآيات بكلام الشيخ الشنقيطي في دفع هذا الاستدلال، ونورد كلامه بنصه وتامه - وإن كان تقدم بعضه - ليظهر لنا المسلك الصحيح في الاستدلال بالقرآن الكريم: ((قوله تعالى: { قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ }، هذه الآية الكريمة يفهم منها كون عذاب أهل النار غير باق بقاء لا انقطاع له أبداً ونظيرها قوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

(1) انظر: تفسير الطبري (163/24).

(2) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (67)، وتفسير البغوي، (315/8).

(3) التحرير والتنوير، (33/3).

(4) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (62).

(5) رفع الأستار (ص 88).

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ}، وقوله تعالى: {لَا يَتَّبِعُنَّ فِيهَا أَحْقَابًا}، وقد جاءت آيات تدل على أن عذابهم لا انقطاع له كقوله: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}.

والجواب عن هذا من أوجه:

أحدها: أن قوله تعالى: {إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} معناه إلا من شاء الله عدم خلوده فيها من أهل الكبائر من الموحدين، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن بعض أهل النار يخرجون منها وهم أهل الكبائر من الموحدين، ونقل ابن جرير هذا القول عن قتادة والضحاك وأبي سنان وخالد بن معدان، واختاره ابن جرير وغاية ما في هذا القول إطلاق ما ورد ونظيره في القرآن {فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}.

الثاني: أن المدة التي استثناها الله هي المدة التي بين بعثهم من قبورهم واستقرارهم في مصيرهم قاله ابن جرير أيضا. الوجه الثالث: أن قوله {إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} فيه إجمال وقد جاءت الآيات والأحاديث الصحيحة مصرحة بأنهم خالدون فيها أبداً، وظهرها أنه خلود لا انقطاع له، والظهور من المرجحات، فالظاهر مقدم على الجمل كما تقرر في الأصول.

ومنها: أن "إلا" في سورة هود بمعنى: "سوى ما شاء الله من الزيادة على مدة دوام السماوات والأرض". وقال بعض العلماء: إن الاستثناء على ظاهره وأنه يأتي على النار زمان ليس فيها أحد، وقال ابن مسعود: "ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد، وذلك بعدما يلبثون أحقاباً"، وعن ابن عباس: "أنها تأكلهم بأمر الله". قال مقيده - عفا الله عنه - (القائل الشنقيطي): الذي يظهر لي والله تعالى أعلم أن هذه النار التي لا يبقى فيها أحد يتعين حملها على الطبقة التي كان فيها عصاة المسلمين كما جزم به البغوي في تفسيره؛ لأنه يحصل به الجمع بين الأدلة، وإعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد أطبق العلماء على وجوب الجمع إذا أمكن، أما ما نقل عن كثير من العلماء من الصحابة ومن بعدهم من أن النار تنفى وينقطع العذاب عن أهلها، فالآيات القرآنية تقتضي عدم صحته، وإيضاحه أن المقام لا يخلو من إحدى خمس حالات بالتقسيم الصحيح وغيرها راجع إليها: الأولى: أن يقال بفناء النار وأن استراحتهم من العذاب بسبب فنائها.

الثانية: أن يقال إنهم ماتوا وهي باقية.

الثالثة: أن يقال إنهم أخرجوا منها وهي باقية.

الرابعة: أن يقال: إنهم باقون فيها إلا أن العذاب يخفف عليهم. وذهاب العذاب رأساً واستحالاته لذة لم نذكرها من الأقسام لأننا نقيم البرهان على نفي تخفيف العذاب، ونفي تخفيفه يلزمه نفي ذهابه واستحالاته لذة، فاكتمينا به لدلالة نفيه على نفيهما.

وكل هذه الأقسام الأربعة يدل القرآن على بطلانه.

أما فنائها فقد نص تعالى على عدمه بقوله: {كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا}، وقد قال تعالى: {إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ} في خلود أهل الجنة وخلود أهل النار وبين عدم الانقطاع في خلود أهل الجنة بقوله: {عَطَاءً غَيْرَ بَجْدُوذٍ}، وبقوله: {إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ}، وقوله: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ}، وبين عدم الانقطاع في خلود أهل

النار بقوله: {كُلَّمَا حَبَّتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا}، فمن يقول إن للنار حبوة ليس بعدها زيادة سعيه رد عليه بهذه الآية الكريمة. ومعلوم أن (كُلَّمَا) تقتضي التكرار بتكرر الفعل الذي بعدها، ونظيرها قوله تعالى: {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا} الآية. وأما موتهم فقد نصّ تعالى على عدمه بقوله: {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}، وقوله: {وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ}، وقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أن الموت يجاء به يوم القيامة في صورة كبش أملح فيذبح، وإذا ذبح الموت حصل اليقين بأنه لا موت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ويقال: "يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت". وأما إخراجهم منها فنصّ تعالى على عدمه بقوله: {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا}، وبقوله: {وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا}.

وأما تخفيف العذاب عنهم فنصّ تعالى على عدمه بقوله: {وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ}، وقوله: {فَدُوِّقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا}، وقوله: {لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ}، وقوله: {إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا}، وقوله: {فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا}، وقوله تعالى: {فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ}، وقوله: {وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ}. ولا يخفى أن قوله: {لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِنَا} وقوله: {لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ} كلاهما فعل في سياق النفي فحرف النفي ينفي المصدر الكامن في الفعل فهو في معنى لا تخفيف للعذاب عنهم ولا تفتير له، والقول بفنائها يلزمه تخفيف العذاب وتفتيره المنفيان في هذه الآيات، بل يلزمه ذهابهما رأساً، كما أنه يلزمه نفي ملازمة العذاب المنصوص عليها بقوله: {فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا} وقوله: {إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا} وإقامته النصوص عليها بقوله: {وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ}.

فظاهر هذه الآيات عدم فناء النار المصرح به في قوله: {كُلَّمَا حَبَّتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا} ... فإذا تبين بهذه النصوص بطلان جميع هذه الأقسام تعيّن القسم الخامس الذي هو خلودهم فيها أبداً بلا انقطاع ولا تخفيف بالتقسيم والسبب الصحيح<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: أدلتهم من الأخبار:

استدل القائلون بفناء النار ببعض أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة، وعزوا إلى من رويت عنهم القول بفناء النار، مع كون هذه الآثار ليست بصريحة فيما نسبوه إليهم من القول بفنائها بل لا دلالة في بعضها على فناء النار الذي هو محل النزاع بوجه من الوجوه كما يقول الصنعاني<sup>(2)</sup>، ومن هنا تعلم ما في قول ابن القيم ((قال شيخ

(1) دفع إبهام الاضطراب، (ص 36-38).

(2) رفع الأستار، (ص 76).

الإسلام يريد به شيخه أبا العباس ابن تيمية وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم))<sup>(1)</sup> من مجانبة للصواب على ما سيأتي تفصيله .

فمن الآثار التي استدلووا بها:

1- روي جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَيَأْتِيَنَّ عَلَى جَهَنَّمَ يَوْمٌ كَأَنَّهَا زَرْعٌ هَاجَ وَاحْمَرَّ، تَخْفِقُ أَبْوَابُهَا"<sup>(2)</sup>.

- ويجاب عليهم بأن الحديث موضوع فلا يصح الاستدلال به، قال ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات": "هذا حديث موضوع محال، و"جعفر" هو "ابن الزبير"، قال شعبة: كان يكذب، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال السعدي: نبذوا حديثه، وقال البخاري والنسائي والدارقطني: متروك"<sup>(3)</sup>.

وقال الإمام الذهبي في ترجمة "جعفر بن الزبير": "و يُرْوَى بِإِسْنَادٍ مَظْلَمٍ عَنْهُ حَدِيثٌ مِنْهُ: (يَأْتِي عَلَى جَهَنَّمَ يَوْمٌ مَا فِيهَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ تَخْفِقُ أَبْوَابُهَا)"<sup>(4)</sup>.

2- روى عبد بن حميد في تفسيره عن الحسن قال: قال عمر: "لَوْ لَبِثَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ كَقَدْرِ رَمْلِ عَالِجٍ لَكَانَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَوْمٌ يُخْرَجُونَ فِيهِ"<sup>(5)</sup>.

- والمراد بأهل النار الكفار؛ لأن عصاة المؤمنين الذين أصيبوا بذنوبهم معلوم للسامعين أنهم يخرجون منها ولا يلبثون قدر رمل عالج ولا قريبا منه، وعلى إرادة عصاة المؤمنين في حديث عمر لا يكون في الكلام زيادة علم للسامع ولا فائدة تُرجى.

قال ابن القيم مستدلا بهذا الأثر على فناء النار: "والحسن وإن لم يسمع من عمر، فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به وقال: "قال عمر بن الخطاب"، ولو قدر أنه لم يحفظ عن عمر فتداول هؤلاء الأئمة له غير مقابلين له بالإنكار والرد مع أنهم ينكرون على من خالف السنة بدون هذا، فلو كان هذا القول عند هؤلاء الأئمة من البدع المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأئمة لكانوا أول منكر له"<sup>(6)</sup>.

(1) رفع الأستار (ص 64) .

(2) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (295/8)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه جعفر بن الزبير، وهو ضعيف" (360/10).

(3) (268/3).

(4) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (133/2).

(5) انظر: حادي الأرواح، ص (247)، والاعتبار بقاء الجنة والنار، ص (75).

(6) حادي الأرواح، ص (247).



ويجيب عليهم: بأن كون السامعين قد علموا ما قاله عمر لا يستلزم عدم الفائدة في الكلام، فإنه قد عُلم في فن البيان أن الإخبار يكون بفائدة الخير، أو لازم الفائدة، فعلم السامعين بالحكم لا يمنع من التكلم به وإلقائه إليهم، فقد يكون مراد عمر أن يؤدوه لمن لا يعلمه ويُخبروا أنه اعتقادهم<sup>(1)</sup>.

وأما الأثر من حيث الرواية فإنه منقطع؛ لأنه لم يسمعه الحسن من عمر، والمنقطع عند أهل الحديث من قبيل الحديث الضعيف، والضعيف لا يحتج به في هذه المسائل، وكذلك فإن الحسن البصري لا يؤخذ بمراسيله، يقول السيوطي: "ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح فإنهما كانا يأخذان عن كل واحد"<sup>(2)</sup>، وهذا الأثر المنقطع أرسله الحسن عن عمر، فحكمه حكم مراسيل الحسن عامة.

وأما قول ابن القيم بأنه "لو لم يصح للحسن عن عمر كما جزم به" - يلزم أن يجري في كل مقطوع يجزم به راويه، ولا يقول هذا أئمة الحديث كما عُرف في قواعد أصول الحديث، بل الانقطاع عندهم علة، والجزم معه تدليس، وهو علة أخرى، ولا يقوم بمثل ذلك الاستدلال في مسألة فرعية فكيف في مسألة قال عنها ابن القيم: إنها أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة<sup>(3)</sup>.

وأما قول ابن القيم بتداول الأئمة له غير مقابلين له بالإنكار والرد، مع إنكارهم الدائم على كل مخالف لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين.

فجوابه: بأنه لا حاجة للإنكار والرد؛ لأن كلام عمر كغيره من الأقوال الدالة على خروج الموحدين من النار، وهو قول عليه جماهير الأئمة<sup>(4)</sup>.

- ولو ثبت صحة الأثر عن عمر فإنه لم يدل على المدعى فإن أصل المدعى هو "فناء النار وأن لها مدة تنتهي إليها"، وليس في أثر عمر هذا إلا أنه يخرج أهل النار من النار، والخروج لا يكون إلا وهي باقية فإنك لو قلت: "لو لبث زيد في الدار كذا وكذا، ثم خرج منها" لم يدل هذا على فناء الدار لا مطابقة ولا تضمناً ولا التزاماً.

- فإن قيل: بل هو يدل على فنائها التزاماً؛ لأنه تعالى إنما خلّفها ليُعذب بها من عصاه فبعد خروجهم لم يبق لها حاجة، فالحكمة تقتضي فناءها.

فالجواب: بأنه لا يثبت أن الحكمة تقتضي فناء النار إلا إذا لم يبق فيها أحد، ولم يثبت ذلك، فالخروج إنما هو للعصاة من الموحدين مع بقاء الكفار<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، الشيخ: عبد الرحمن حبنكة، (173/1)، ورفع الأستار، ص (69).

(2) تدريب الراوي (204/1)، وانظر: رفع الأستار، ص (66).

(3) انظر: رفع الأستار، ص (65).

(4) انظر: رفع الأستار، ص (67).

(5) انظر: فتح الباري، (422/11)، ورفع الأستار، ص (67).



3- ذكر ابن جرير والبعوي في تفسيرهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "لَيَأْتِينَ عَلَيَّ جَهَنَّمُ زَمَانًا لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، وَذَلِكَ بَعْدَمَا يُلْبَثُونَ فِيهَا أَحْقَابًا"<sup>(1)</sup>، وقد روى البزار هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما<sup>(2)</sup>.

- ويجاب عنه بأن هذا الأثر لا يخلو سنده في كل طرقة من مقال وضعف، ولا دلالة فيها على فناء النار الذي هو محل النزاع بوجه من الوجوه فإن قوله "لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ" دال على بقائها، فإنك إذا قلت "لَيْسَ فِي الدَّارِ أَحَدٌ" فإنه دال على بقاء الدار لا على فنائها<sup>(3)</sup>.

وكذلك فإن أهل السنة قد حملوا هذه الآثار على خروج الموحدين من النار، قال البعوي: "معناه عند أهل السنة - إن ثبت - ألا يبقى فيها أحدٌ من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار فممتلئة أبدًا"<sup>(4)</sup>.

وقال الشيخ الشنقيطي: ((الذي يظهر لي والله تعالى أعلم أن هذه النار التي لا يبقى فيها أحد يتعين حملها على الطبقة التي كان فيها عصاة المسلمين كما جزم به البعوي في تفسيره؛ لأنه يحصل به الجمع بين الأدلة، وإعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد أطبق العلماء على وجوب الجمع إذا أمكن، أما ما ينقل عن كثير من العلماء من الصحابة ومن بعدهم من أن النار تفتى وينقطع العذاب عن أهلها، فالآيات القرآنية تقتضي عدم صحته))<sup>(5)</sup>.

4- وذكر ابن القيم في "حادي الأرواح" عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "مَا أَنَا بِالَّذِي لَا أَقُولُ أَنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيَّ جَهَنَّمُ يَوْمًا لَا يَبْقَى فِيهَا أَحَدٌ"، وقرأ قوله: { فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ } [هود: 106]، قال عبيد الله: كان أصحابنا يقولون يعني به الموحدين<sup>(6)</sup>.

ويجاب عليه: بأن الحديث ليس فيه دلالة على فناء النار، بل هو محمول على الموحدين للجمع بينه وبين الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم على عدم فناء النار؛ ولذلك قال عبيد الله: كان أصحابنا يقولون يعني به الموحدين، فحمل هذا الأثر على الطبقة التي فيها عصاة المسلمين متعين؛ لأنه به يحصل الجمع بين الأدلة.

4- عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد أو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم {إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد} قال: ((هذه الآية قاضية على القرآن كله يقول حيث كان في القرآن خالدون فيها تأتي عليه))<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: تفسير الطبري، (484/15)، وتفسير البعوي، (202/4).

(2) أخرجه البزار في مسنده (442/6) حديث (2478)، وانظر: ورفع الأستار، ص (81).

(3) انظر: رفع الأستار، ص (76).

(4) تفسير البعوي، (202/4).

(5) دفع إيهام الاضطراب (ص 36) بتصرف يسير .

(6) حادي الأرواح، ص (250).

ولا يخفى - كما يقول الشيخ الصنعاني - أولاً أنه شك أبو نضرة في قائل هذا القول وردده بين ثلاثة معلومين ومجهول وهذا الشك وإن كان انتقالاً من ثقة إلى ثقة على رأي من يقول كل الصحابة عدول غير ضائر في الرواية ، إلا أنه لا يصح معه الجزم بنسبة القول بفناء النار إلى أبي سعيد حيث إن مستند القول به هو هذا الأثر لأن هذا أثر لم يتم الجزم به في رواية أنه لأبي سعيد فكيف يجزم بنسبة هذا المدلول أعني القول بفناء النار وذهابها إلى أبي سعيد كما فعله شيخ الإسلام ، ولم يثبت عنه الدليل ، وثانياً وهو على تقدير ثبوته عنه فإنه لا دلالة فيه على مدعاه وهو فناء النار ولا رائحة دلالة ، بل غاية ما فيه أن كل وعيد في القرآن ذكر فيه الخلود لأهل النار فإن آية الاستثناء حاکمة عليه وهي عبارة مجملة لا تدل على المدعى بنوع من الدلالات الثلاث بل يحتمل أنه أراد أنها فسرت بآيات الخلود التي وردت في القرآن في خلود أهل النار ، قال الصنعاني : ((وإذا عرفت هذا فيا لله العجب كيف ينسب شيخ الإسلام إلى أبي سعيد القول بفناء النار بلفظ لم يتحقق صدوره عنه ، ولو تحقق صدوره عنه لم يدل على مدعاه فما هذا إلا مجازفة ، ولا يليق ممن دون ابن تيمية تحقيقاً وورعاً في نسبة الأقوال وتحرير الاستدلال هذا)) (2) .

- وخلاصة القول في الإجابة عن الآثار التي وردت عن الصحابة هو ما قاله الشيخ الصنعاني بعد أن أوردتها جميعاً وناقش وجه الدلالة فيها ، وبين المراد الصحيح منها ، ثم قال : ((وبهذا تعرف أنه لا يصح نسبة القول بفناء النار وذهابها إلى ابن مسعود وأبي هريرة كما نسب هذا القول الذي نقل عنهما إلى عمر ، بل هو الدليل على بقاء النار بعد خروج من يخرج منها من أهل التوحيد ، فكيف يقول شيخ الإسلام في صدر المسألة إن القول بفناء النار نقل عن ابن مسعود وأبي هريرة وإنما مستنده في نسبة ذلك إليهما هذان الأثران اللذان هما بمراحل عن الدلالة على فناء النار وذهابها بعد صحتهما ، فعرفت بطلان نسبة هذا القول إلى ابن مسعود وأبي هريرة كما عرفت بطلان نسبته إلى عمر ... وبعد تحقيقك لما أسلفناه وإحاطتك علماً بما سقناه تعلم أن هؤلاء الأربعة من الصحابة الذين هم عمر وابن مسعود وأبو هريرة وأبو سعيد الذين عين شيخ الإسلام أسماءهم من الصحابة في صدر المسألة وذكر أنه نقل عنهم القول بفناء النار وذهابها وتلاشيها هم برئيون من هذا القول ومن نسبته فناء النار إليهم براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، واستدل لهم بما ادعاه منسوباً إليهم بما لا مساس له بالدعوى كما عرفت وحيث يعلم أنه ليس معه في دعواه فناء النار أحد من الصحابة الذين عينتهم)) (3) .

(1) نسبه الحافظ السيوطي في الدر المنثور (؟؟؟) إلى تخريج عبد الرزاق وابن الضريس وابن جرير وابن المنذر والطبراني والبيهقي في الأسماء والصفات .

(2) رفع الأستار (ص 78 - 80) باختصار .

(3) رفع الأستار (ص 77) .

ويقول العلامة ابن حجر الهيتمي: "والظاهر أن هؤلاء الذين ذكّرهم لم يصح عنهم من ذلك شيء، وعلى التنزّل فمعنى كلامهم كما قاله العلماء: ليس فيها أحد من عصاة المؤمنين، أما مواضع الكفار فهي ممتلئة بهم لا يخرجون عنها أبداً كما ذكره الله في آيات كثيرة"<sup>(1)</sup>.

وقد أجاب شيخ الإسلام تقي الدين السبكي عما استدل به القائل بفناء النار من آثار حتى تجرأ بها وعزا القول بذلك للسلف، فتعقبه شيخ الإسلام السبكي محققاً بقوله: ((معاذ الله، وأنا أبرئ السلف من ذلك، ولا أعتقد أن أحداً منهم قاله، وإنما روى عن بعضه كلمات تُتأوّلُ كما تُتأوّلُ المشكلات التي ترد، وتحمل على غير ظاهرها، فكما أن الآيات والأحاديث يقع فيها ما يجب تأويله، كذلك كلام العلماء يقع فيه ما يجب تأويله، ومن جاء إلى كلمات ترد عن السلف في ترغيب أو ترهيب أو غير ذلك، فأخذ بظاهرها وأثبتها أقوالاً ضل وأضل، وليس ذلك من دأب العلماء، ودأب العلماء التنقيب عن معنى الكلام والمراد به، وما انتهى إلينا عن قائله، فإذا تحققنا أن ذلك مذهبه واعتقاده نسبناه إليه، وأما بدون ذلك فلا، ولا سيما في مثل هذه العقائد التي المسلمون مطبقون فيها على شيء كيف يعمد إلى خلاف ما هم عليه، ينسبه إلى جلة المسلمين، وقدوة المؤمنين، ويجعلها مسألة خلاف كمسألة في باب الوضوء، ما أبعد من صنع هذا عن العلم والهدى، وهذه بدعة من أنحس البدع وأقبحها أضل الله من قالها على علم))<sup>(2)</sup>.

وإلى هذا المنحى جرى الشيخ الصنعاني عند كلامه على أثر سيدنا عمر الذي استدل به ابن القيم فقال الصنعاني: ((كلام عمر كغيره من الأقوال الدالة على خروج الموحدين من النار وهو قول عليه جماهير الأئمة منهم ابن تيمية، وستعرف أنه لا يصح أثر عمر إلا على تقدير أنه أراد به الموحدين وأنه يتعين حمله على ذلك عند شيخ الإسلام نفسه وعند غيره... ومما سمعت تعين حمل أثر عمر على عصاة الموحدين عند شيخ الإسلام وعند جميع علماء الأنام وإذا عرفت هذا طال تعجبك من نسبة ابن تيمية القول بفناء النار إلى عمر واستدلاله لذلك بهذا الأثر المنقطع رواية))<sup>(3)</sup>، وقد تابع الشيخ الصنعاني هذا النهج عند مناقشته لاستدلال ابن القيم بالآثار في الباب، وبين أنه يجب حملها على ما يوافق صرائح الكتاب والسنة وما أجمع المسلمين عليه من الاعتقاد، وإلا لترتب على ذلك مقتضيات لم يقل بها أحد.

**ثالثاً: استدلووا بسعة الرحمة:**

– ثم استدلووا على دعواهم بفناء النار بسعة رحمة الله تعالى، فإنها أدركت أقواماً ما فعلوا خيراً.

(1) الزواجر عن اقتراف الكبائر، (1/60-61).

(2) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، (ص 58-60).

(3) رفع الأستار (ص 67-70) باختصار.

ومن الأحاديث التي ذكروها قصة الرجل الذي أمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الرياح في البر والبحر خشية أن يعذبه الله<sup>(1)</sup>.

وأيضاً بما أخرجه أحمد من حديث الأسود بن سريع مرفوعاً: "يَأْتِي أَرْبَعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فِتْرَةٍ. أَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: "رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا"، وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: "رَبِّ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصَّبِيَّانُ يَحْدِفُونِي بِالْبَعْرِ"، وَأَمَّا الْهَرِمُ فَيَقُولُ: "رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا"، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ: "رَبِّ مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ"، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيُطِيعَنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ، قَالَ: "فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا"<sup>(2)</sup>.

وكذلك بما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا النَّارَ وَاشْتَدَّ صِيَاحُهُمَا فَقَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: "أَخْرِجُوهُمَا" فَقَالَ: "لَأَيِّ شَيْءٍ اشْتَدَّ صِيَاحُكُمَا" فَقَالَا: "فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَرْحَمَنَا" فَقَالَ: "رَحْمَتِي لَكُمْ أَنْ تَنْطَلِقَا فَتُلْقِيَا أَنْفُسَكُمَا حَيْثُ كُنْتُمَا مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقَانِ فَيُلْقِي أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ فَيَجْعَلُهَا عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا وَيَقُومُ الْآخَرُ فَلَا يُلْقِي نَفْسَهُ، فَيَقُولُ لَهُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُلْقِي نَفْسَكَ كَمَا أَلْقَى صَاحِبُكَ فَيَقُولُ: "يَا رَبِّ إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ لَا تُعِيدَنِي فِيهَا بَعْدَ مَا أَخْرَجْتَنِي فَيَقُولُ لَهُ الرَّبُّ لَكَ رَجَاؤُكَ فَيَدْخُلَانِ جَمِيعًا الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ"<sup>(3)</sup>. قال أبو عيسى الترمذي: إسناده هذا الحديث ضعيف.

فدخول الجنة من موجب رحمته والنار من غضبه وسخطه، ورحمته سبحانه وتعالى تغلب غضبه وتسبقه كما جاء في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي"<sup>(4)</sup>. فإذا قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة. وكذلك فإن النعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته، فيجب دوامها بدوام معاني أسمائه وصفاته، والعذاب من مخلوقاته والمخلوق قد يكون له انتهاء، لاسيما مخلوق خلق لحكمة تتعلق بغيره. - والجواب بأن هذا الرجل الذي وصى بحرقه مؤمن بالله، عالم بأن الله يُعَذِّبُ مَنْ عَصَاهُ، وقد أمر بتحريقه لِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ خَوْفٍ وَخَشْيَةٍ، ففي قلبه خير وإن لم يعمل خيراً قط، ولذلك الخير أدركته رحمة الله.

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء» باب «حديث الغار» حديث (3222)، ومسلم في كتاب «التوبة» باب «في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه» حديث (4949).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (24/4).

(3) أخرجه الترمذي في كتاب «صفة الجنة» باب «منه (آخر أهل النار خروجاً منها)» حديث (2524).

(4) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «التوحيد» باب «قوا الله تعالى {وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ}» حديث (6855)، ومسلم في كتاب «التوبة» باب «في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه» حديث (4941).

وأما الأربعة الذين ذكرهم في الحديث الثاني فالثلاثة الأولون ليسوا بمشركين فإنهم كانوا في دار الدنيا غير مكلفين فلم يتحقق منهم أنهم كانوا مشركين، فهم مستحقون للرحمة بخلاف الكفار المعاندين، أم أن الرحمة عندهم لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين، وأما الرابع الذي مات في الفترة ولم تبلغه الدعوة، فالتحقيق عند أهل السنة أن من لم تبلغه الدعوة لا يُعَذَّب ويدخل الجنة؛ لقوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: 15]<sup>(1)</sup>، فهو مستحق للرحمة أيضاً.

والمعنى في الحديث الثالث أنهما لمَّا فرطَا في جنب الله وقصَّرا في العاجلة في امتثال أمره أمرًا هنالك بالامتثال في إلقاء أنفسهما في النار؛ إيذاناً بأن الرحمة إنما هي مرتبة على امتثال أمر الله عز وجل، فالحديث في خروج العصاة من الموحدين، ولا يدخل الكفار في المراد من الحديث بدلالة قوله تعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [الأنعام: 28]<sup>(2)</sup>، فإنهم لو ردوا إلى الدنيا بمتعتها وشهواتها وأهوائها لعادوا لما نُهوا عنه من التكذيب بالآيات، والسخرية من المؤمنين، فهم كاذبون في كل ما يدعون، فالآية الكريمة تصور ما طُبع عليه هؤلاء الجاحدون من فجور وعناد وافتراء؛ لأنهم حتى لو أُجيبوا إلى طلبهم على سبيل الفرض والتقدير لما تخلوا عن كفرهم ومحاربتهم للأنبياء وللمصلحين وفعل القبائح التي رأسها الشرك، فهم كاذبون متصفون بهذه الصفة لا ينفكون عنها بحال من الأحوال، ولهذا لا ينفعهم مشاهدة ما شاهدوه<sup>(3)</sup>، وكذلك قال الله تعالى: {وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا} [الإسراء: 72] فأخبر الله أن ضلالهم عن الهدى دائم لا يزول مع معاينتهم الحقائق التي أخبرت بها الرسل، وإذا كان العمى والضلال لا يفارقهم فإن موجب وأثره ومقتضاه لا يفارقهم، وأيضاً قال الله تعالى: {لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} [الأنفال: 23] وهذا يدل على أنه ليس فيهم خير يقتضي الرحمة، ولو كان فيهم خير لما ضيع عليهم أثره، ويدل على أنه لا خير فيهم هنالك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه يوم القيامة: "ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا"<sup>(4)</sup>، فلو كان عند هؤلاء أدنى مثقال ذرة من خير لخرجوا منها مع الخارجين<sup>(5)</sup>.

- ولا ظلم في تعذيب الكافر وبقائه دائماً في النار؛ لأن الكافر كان عازماً على الكفر ما دام حياً، فغُويب دائماً، فهو لم يعاقب بالدائم إلا على دائم، فلم يكن عذابه إلا جزاء وفاقاً<sup>(6)</sup>، فالأحاديث في إخراج أقوام من النار مع بقاءها وعدم فنائها.

(1) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص (68).

(2) انظر: تحفة الأحوذى (274/7).

(3) انظر: فتح القدير (157/2).

(4) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «التوحيد» باب «قول الله تعالى {وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا}» حديث (6956)،

ومسلم في كتاب «الإيمان» باب «معرفة طريق الرؤية» حديث (269).

(5) انظر: حادي الأرواح، ص (257).

(6) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر، (60/1).

- ودعواهم أن رحمة الله وسعت كل شيء وسبقت غضبه، فإذا قَدَّرَ عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة. فجوابه أن الله في الدنيا جعل الرحمة والعذاب مختلطتين في معاملة العباد، أما الآخرة فلها أحكام أخرى، فالآخرة داران: دار لا يشوبها شيء من العذاب، وهي الجنة، ودار عذاب لا يشوبها شيء من الرحمة، وهي النار، فقولهم "إذا قَدَّرَ عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة" إن أرادوا به نفي الرحمة مطلقا فليس بصحيح؛ لأن هناك كمال الرحمة في الجنة، وإن أرادوا لم يكن في النار رحمة، فلا اعتراض يصح الرد عليه<sup>(1)</sup>.

- وأما دعواهم بأن النعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته، فيجب دوامها بدوام معاني أسمائه وصفاته، والعذاب من مخلوقاته والمخلوق قد يكون له انتهاء، لاسيما مخلوق خُلِقَ لحكمة تتعلق بغيره. فالجواب هو قاله العلامة السبكي: "قلت: ومن أسمائه تعالى "شديد العقاب" و"الجبار" و"القهار" و"المذل" و"المنتقم" فيجب دوامه بدوام ذاته وأسمائه أيضا.

فنقول لهذا الرجل: إن كانت هذه الأسماء والصفات تقتضي دوام ما يقتضيه من الأفعال فيلزم قَدَمَ العالم، وإن كانت لا تقتضي فلا يلزم دوام الجنة، فأحد الأمرين لازم لكلام هذا الرجل، وكل من الأمرين باطل، فكلام هذا الرجل باطل"<sup>(2)</sup>.

وبعد أن يفرغ الصنعاني من مناقشة ما استدل به ابن تيمية وابن القيم - على ما أوردنا كثيرا منه فيما سبق - يجتم كلامه قائلا: ((وإذا عرفت ما ألقينا عليك عرفت أنه لم يتم ما ادعاه ابن تيمية في الآية - يعني قوله تعالى {إلا ما شاء ربك} - فإنه قول في الآية بلا دليل، ولا قال به من السلف أحد ولا من الخلف، وأنه ليس في يد شيخ الإسلام شيء لا من كتاب ولا من سنة ولا من صحابي كما قرناه، فليس في يديه إلا دعوى بغير برهان))<sup>(3)</sup>.

ومن جهة أخرى فإن القول بفناء النار يقتضى - كما يقول التقى السبكي ((أن إبليس وفرعون وهامان وسائر الكفار يصيرون إلى النعيم المقيم واللذة الدائمة، وهذا ما قال به مسلم ولا نصراني ولا يهودى ولا مشرك ولا فليسوف، أما المسلمون فيعتقدون دوام الجنة والنار، وأما المشرك فيعتقد عدم البعث، وأما الفليسوف فيعتقد أن النفوس الشريرة في ألم)).

ثم يؤكد شيخ الإسلام السبكي على حكم قائل المسألة بأننا لا نكفره بعينه، ولا نطلق القول فيه بألسنتنا فقال: ((فهذا القول الذى قاله ما نعرف أحدا قاله، وهو خروج عن الإسلام بمقتضى العلم إجمالا، ولا أكفر أحدا

(1) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (82).

(2) الاعتبار ببقاء الجنة والنار، ص (81).

(3) رفع الأستار (ص 110 - 111).



معینا من أهل القبلة بلسانی ، ولا بقلبی ، ولا بقلمی ، إلا أن یعتقد مشاققة الرسول صلی الله علیه وسلم ، فهذا ضابط التکفیر عندی))<sup>(1)</sup> .  
والله تعالی أعلم.

أعدہ

مصطفی عبد الله

## المصادر والمراجع:

- تحفة المرید علی جوهره التوحید المسمى ب(حاشية البيجوري على جوهره التوحيد)، تحقيق: د. علي جمعة محمد الشافعي، الناشر: دار السلام (القاهرة)، ط1، 1422هـ-2002م.
- الاعتبار ببقاء الجنة والنار، تقي الدين السبكي، تحقيق وتعليق: د. طه الدسوقي حبيش، القاهرة: نشر المحقق ، 1987م.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، الشيخ: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط1، 1416هـ-1996م.
- التحرير والتنوير، للإمام العلامة محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، أبو عبد الله القرطبي، تحقيق ودراسة: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، المملكة العربية السعودية: الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط1، 1425هـ.
- الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن حجر الهيتمي، بيروت: دار الفكر.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مصر: القاهرة: مكتبة الخانجي.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، مصر: مؤسسة قرطبة.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم (الموصل)، الطبعة الثانية ، 1404هـ-1983م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- الموضوعات، أبو الفرج ابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد الحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1386هـ-1966م.
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، لبنان: بيروت: دار الكتب العلمية.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.

(1) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص 85) .



- تفسير القاسمي، المسمى "محاسن التأويل"، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376هـ-1957م.
- تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل العجماوي، علي أحمد عبد الباقي، حسن عباس قطب، مصر: مؤسسة قرطبة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 1421هـ-2000م.
- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن قيم الجوزية، القاهرة: المتني.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، ؟؟؟ .
- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفساد النار، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1405هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي البغدادي، لبنان: بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سنن ابن ماجه، طبعة: دار الفكر (بيروت)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن الترمذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- شرح العقيدة الطحاوية، عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي، تحقيق وتعليق: محمد مطيع الحافظ، ومحمد رياض المالح، قدم له: محمد صالح الفرفور، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت)، ودار الفكر (دمشق)، ط3، 1995م .
- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، لبنان: بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ-1993م.
- صحيح البخاري، تحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة 1407 هـ - 1987م.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، لبنان: بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، لبنان: بيروت: دار الفكر.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضوية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني الأثري الحنبلي، دمشق: منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها محمد مفيد الخيمي، ط2، 1402هـ-1982م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر (بيروت) طبعة 1412 هـ، الموافق 1992م.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، الحافظ ابن حزم الظاهري، بعناية: حسن أحمد إيسر، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1419هـ - 1998م.
- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1409هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، لبنان: بيروت: دار الفكر.
- معالم التنزيل (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417 هـ - 1997 م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيوت: دار الكتب العلمية، ط1، 1995م.
- شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفى (ت 792 هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، بعد 1373 هـ .
- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد ، للإمام تقى الدين الحصنى ، تحقيق محمد زاهد الكوثرى ، القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، د ت .
- الرد على من قال بفناء الجنة والنار ، للإمام ابن تيمية ، تحقيق د . محمد بن عبد الله السمهرى ، الرياض : دار بلنسية ، ط 1 ، 1415 هـ .
- بيان تلبيس الجهمية ، لابن تيمية ، بتحقيق محمد بن عبد الرحمن القاسم ، مكة : مط الحكومة ، ط 1 ، 1392 هـ .